

التقرير الثاني للجنة "أ"

(مسودة)

عقدت اللجنة "أ" جلستها السادسة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، برئاسة الدكتور بيورن-إينجي لارسن (النرويج).

وتقرر توصية جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعين باعتماد القرارين والمقرر الإجرائي المرفقة المتعلقة ببنود جدول الأعمال التالية:

الركيزة ١: حماية مليار شخص آخر من الطوارئ الصحية على نحو أفضل

١١- استعراض وتحديث المعلومات بشأن المسائل التي نظر فيها المجلس التنفيذي

١١-٣ خطة العمل العالمية الخاصة باللقاحات

قرار واحد معنون:

- الوقاية من التهاب السحايا ومكافحته

١١-٦ الصرع

قرار واحد معنون:

- الإجراءات العالمية بشأن الصرع وغيره من الاضطرابات العصبية

١١-٨ أمراض المناطق المدارية المهملة

مقرر إجرائي واحد معنون:

- أمراض المناطق المدارية المهملة: خريطة طريق ٢٠٢١-٢٠٣٠ وآثارها

بند جدول الأعمال ١١-٣

الوقاية من التهاب السحايا ومكافحته

إن جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعين،

إذ تُذَكِّر بالقرار ج ص ع ٧٠-٧ (٢٠١٧) بشأن تحسين الوقاية من الإنتان وتشخيصه وتدبيره العلاجي السريري؛ والقرار ج ص ع ٧٠-١٣ (٢٠١٧) بشأن الوقاية من الصمم وفقدان السمع؛ والقرار ج ص ع ٧٠-١٤ (٢٠١٧) بشأن تعزيز التمنيع لبلوغ أهداف خطة العمل العالمية الخاصة باللقاحات؛ والقرار ج ص ع ٧١-١ (٢٠١٨) بشأن برنامج عمل المنظمة العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣؛

وإذ تحيط علماً بالتقارير المقدمة من المدير العام عن برنامج عمل المنظمة العام الثالث عشر،^١ وخطة العمل العالمية الخاصة باللقاحات،^٢ ومسودة الوثيقة "دحر التهاب السحايا بحلول عام ٢٠٣٠: خارطة الطريق العالمية"^٣؛

وإذ تشير إلى أن التهاب السحايا مازال يُشكّل خطراً يترصص بجميع بلدان العالم ويطرح تحدياً كبيراً يواجه النظم الصحية، ولاسيما تلك التي قد يلحق بها ضرر كبير في حالة اندلاع الأوبئة، وإذ تسلّم بصفة خاصة بعبء التهاب السحايا الجرثومي؛^{٣، ٤}

وإذ تُذَكِّر كذلك بأن البلدان النامية تتحمل العبء الأكبر لالتهاب السحايا، ولاسيما حزام التهاب السحايا جنوب الصحراء الكبرى؛

وإذ تدرك أن التهاب السحايا يتسبب علاوة على العبء الذي يمثلته كمرض وعقابه الوخيمة وارتفاع معدل الوفيات الناجمة عنه، في تكلفة اجتماعية واقتصادية باهظة تترتب في المقام الأول على فقدان الإنتاجية بين الأفراد المصابين به وأسره، والتكاليف الفادحة الناجمة عن تقديم الرعاية والدعم إلى المصابين بعقابه الطويلة الأجل، سواء داخل قطاع الصحة أو خارجه؛

وإذ تقرّ بأن الوقاية من التهاب السحايا ومكافحته يستلزمان اتباع نهج منسق ومتعدد التخصصات، واعتماد الإنصاف والاستدامة بوصفهما مبدئين أساسيين؛

١ الوثيقة ج ٧١/٤.

٢ الوثيقة ج ٧٣/٦.

٣ دحر التهاب السحايا بحلول عام ٢٠٣٠: خارطة الطريق العالمية (-<https://www.who.int/docs/default-source/immunization/meningitis/defeatingmeningitisroadmap-ar.pdf>؛ تم الاطلاع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠).

٤ دحر التهاب السحايا بحلول عام ٢٠٣٠: تحليل للوضع الأساسي (-https://www.who.int/immunization/research/BSA_20feb2019.pdf؛ تم الاطلاع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠).

وإذ تسلّم بضرورة تعزيز التمتع الروتيني الذي يُعد من أنجح التدخلات وأعلىها مردوداً في مجال الصحة العامة، وعنصراً أساسياً من عناصر الرعاية الصحية الأولية؛

وإذ تعترف بأن الجهود الرامية إلى الوقاية من التهاب السحايا ستساعد أيضاً على الحد من عبء أمراض أخرى ناجمة عن المُمرضات المسببة لهذا الالتهاب، مثل الإنتان والالتهاب الرئوي؛

وإذ تقرّ كذلك بأن مكافحة التهاب السحايا أمر يتعلق بالاستجابة للطوارئ في حالة تفشيه، وبأن التهاب السحايا يرتبط أيضاً بتبردي التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيثما كان المرض متوطناً؛

وإذ تؤكد أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة - ولاسيما الهدف ٣ (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار) - والتغطية الصحية الشاملة، من شأنه أن يقلل معدلات انتشار التهاب السحايا وتفشيه؛

وإذ تعيد تأكيد التزام جميع الدول الأطراف بتنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) والامتثال لها على أكمل وجه؛

وإذ تعترف بأن التهاب السحايا بوصفه مرضاً قابلاً للتحوّل إلى وباء، يحتاج إلى نُظم الترصد والإبلاغ الوطنية القوية من أجل توفير تدبيره العلاجي ومكافحته بفعالية،

١- توافق على خارطة الطريق العالمية لدرج التهاب السحايا بحلول عام ٢٠٣٠؛^١

٢- تحث الدول الأعضاء^٢ على القيام بما يلي:

(١) تحديد التهاب السحايا، حسب ما يتلاءم مع السياق الوطني، بوصفه أولوية سياسية بإدراجه في السياسات والخطط الوطنية إما كخطة قائمة بذاتها أو كجزء من المبادرات الصحية الأوسع نطاقاً؛

(٢) تحديد غايات وطنية، وفي سياق الأولويات الوطنية ومن خلال خطة متكاملة لمكافحة التهاب السحايا، وضع وتنفيذ تدابير الوقاية والمكافحة وتقديم الخدمات المتعددة التخصصات والمُختارة والفعّالة من حيث التكلفة، بما في ذلك الإتاحة المنصفة لما هو مأمون وفعّال وجيد وميسور التكلفة من اللقاحات والعلاجات والتدابير الوقائية وتدخلات المكافحة الموجهة ووسائل التشخيص والرعاية الصحية الملائمة، بما في ذلك الرعاية التأهيلية، ونماذج التمويل المستدامة المُكيّفة حسب النمط المحلي لانتقال العدوى من أجل مكافحة الأوبئة والتخلص منها على المدى الطويل؛

(٣) ضمان إدراج جميع المناطق المعرضة بشدة لخطر انتقال التهاب السحايا فيها، ضمن السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالوقاية من التهاب السحايا وتدابيره العلاجي؛

١ دحر التهاب السحايا بحلول عام ٢٠٣٠: خارطة الطريق العالمية (-/default-<https://www.who.int/docs/default-source/immunization/meningitis/defeatingmeningitisroadmap-ar.pdf>؛ تم الاطلاع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠).

٢ وحسب الاقتضاء، منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

(٤) إعداد وتعزيز الخدمات التي تهدف إلى تقليل عبء العقابيل التي يخلفها التهاب السحايا على الأشخاص الذين أصيبوا به في الماضي ويتعايشون الآن مع الإعاقة الناجمة عنه، وذلك بالشراكة مع سائر الجماعات المعنية برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(٥) وضع آليات وطنية ملائمة للسياقات والأولويات الوطنية ومتكاملة ومتعددة التخصصات للوقاية من التهاب السحايا وترصده من أجل تنسيق عملية تنفيذ خطة مكافحة التهاب السحايا، بما في ذلك تمثيل مختلف الوزارات والوكالات والشركاء ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المعنية بجهود مكافحة التهاب السحايا وخدمات التأهيل؛

(٦) تعزيز القدرات الوطنية اللازمة في مجال التأهب بما يتوافق مع أحكام اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، والكشف المبكر عن الحالات وعلاجها وتأكيدتها مختبرياً وتوفير تدبيرها العلاجي، وتقديم استجابة فورية وفعالة لأوبئة التهاب السحايا للحد من أثرها على الصحة العامة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية؛

(٧) تعزيز ترصد التهاب السحايا والإبلاغ المبكر عن حالاته من قبل نُظم الترصد الوطنية، بما يتماشى مع اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) والأولويات الوطنية، وبناء القدرات اللازمة لجمع البيانات وتحليلها، بما في ذلك فيما يتعلق بالعقابيل؛

(٨) توطيد مشاركة المجتمع المحلي والتواصل والتعبئة الاجتماعية في مجال الوقاية من التهاب السحايا، والكشف المبكر عن حالاته، وسلوكيات التماس الرعاية الصحية، والتأهيل، وسائر الأنشطة ذات الصلة؛

(٩) تقديم الدعم، بوسائل تشمل التعاون الدولي والبحث والابتكار، من أجل تحسين الوقاية من المرض ومكافحته، بما في ذلك عن طريق الاستراتيجيات الخاصة باللقاحات والتطعيم، وتحسين وسائل التشخيص المبكر والعلاج والأدوية، وتحديد العقابيل وتدابيرها العلاجي، ورصد مقاومة مضادات الميكروبات؛

(١٠) النظر في تنفيذ النقاط المذكورة أعلاه في ضوء السياق الوطني العام والغرض المتمثل في تعزيز النظام الصحي وتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

تطلب إلى المدير العام ما يلي:

-٣

(١) تعزيز الدعوة والقيادة الاستراتيجية والتنسيق مع الشركاء على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال فرقة العمل التقنية المعنية بدحر التهاب السحايا بحلول عام ٢٠٣٠، حسب الاقتضاء؛

(٢) توطيد القدرات المتاحة لدعم البلدان في زيادة قدرتها على تنفيذ ورصد التدخلات المتكاملة والمتعددة التخصصات من أجل الوقاية من التهاب السحايا ومكافحته في الأمد الطويل، بما يشمل القضاء على أوبئته وإتاحة الحصول على الدعم الكافي وخدمات الرعاية المناسبة للمصابين به ولأسرهم؛ وتعزيز التأهب لأوبئة التهاب السحايا والاستجابة لها، وفقاً لما تدعو إليه المبادرة العالمية "دحر التهاب السحايا بحلول عام ٢٠٣٠"، وبما يتسق مع الخطط الوطنية لتشجيع الإبلاغ ورصد التقدم وعبء المرض على نحو يسمح بتوجيه الاستراتيجيات القطرية والعالمية في هذا المجال؛ ومكافحة الأوبئة أو التخلص منها؛

(٣) دعم البلدان، بناءً على طلبها، في تقييم عوامل الخطر المتعلقة بالتهاب السحايا والقدرة على المشاركة المتعددة التخصصات في حدود الموارد التقنية المتاحة وبما يتماشى مع السياقات والأولويات الوطنية؛

(٤) مواصلة قيادة إدارة مخزون لقاحات التهاب السحايا ووضع استراتيجيات لضمان توفر المستوى الأمثل من كمياتها الكافية (على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني أو دون الوطني)، بالتشاور مع الدول الأعضاء وبالتعاون مع الشركاء ومصنعي اللقاحات، مع تعزيز التوسع في قاعدة منتجي اللقاحات وتنوعها، وتعزيز الإتاحة المنصفة بما يشمل دعم الانتقال التدريجي من لقاح الالتهاب السحائي العديد السكاريد إلى اللقاحات المتقارنة المتعددة التكافؤ المأمونة والجيدة والفعالة والميسورة التكلفة، من أجل الاستجابة للفاشيات ودعم حملات التطعيم عند الاقتضاء، بالتعاون مع المنظمات ذات الصلة والشركاء المعنيين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود واليونيسيف والتحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع؛

(٥) رصد برامج الوقاية من التهاب السحايا ومكافحته في الأمد الطويل على المستويين القطري والإقليمي، ودعمها بناءً على الطلب؛

(٦) وضع وتعزيز برنامج للبحث والابتكار في مجال التهاب السحايا، يتوجّه إلى تحقيق النتائج، ولاسيما في البلدان النامية، ويستهدف سد الفجوات المهمة في المعارف؛ وتحسين تنفيذ التدخلات القائمة، بما في ذلك أفضل الممارسات في مجال الوقاية والتأهيل؛ وتطوير لقاحات محسّنة ووضع استراتيجيات للتطعيم تضمن الوقاية من الفاشيات ومكافحتها بشكل أفضل وأكثر استدامة وتشمل جميع جوانب مكافحة التهاب السحايا؛

(٧) إبراز أهمية مكافحة التهاب السحايا على أعلى المستويات في برنامج الصحة العامة العالمي، وتعزيز التنسيق بين القطاعات المتعددة ومشاركتها؛

(٨) رفع تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته الخمسين بعد المائة بشأن التقدم المُحرز في تنفيذ هذا القرار، وتقرير إلى جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعين من خلال دورة المجلس التنفيذي الثانية والخمسين بعد المائة، لاستعراض الوضع العالمي المتعلق بالتهاب السحايا وتقييم الجهود المبذولة في سبيل الوقاية منه ومكافحته.

بند جدول الأعمال ١١-٦

الإجراءات العالمية بشأن الصرع وغيره من الاضطرابات العصبية

إن جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعين،

وقد نظرت في التقرير الموحد المقدم من المدير العام؛^١

وإذ تقر بأن الصرع وغيره من الاضطرابات العصبية هي السبب الرئيسي لضياع سنوات العمر المصححة باحتساب مدد الإعاقة والسبب الرئيسي الثاني للوفاة في جميع أنحاء العالم، وأن الصرع وغيره من الاضطرابات العصبية تؤثر بشكل غير متناسب على من يعيشون في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط؛^٢

وإذ تلاحظ أن الاضطرابات العصبية هي اعتلالات تصيب الجهاز العصبي المركزي والمحيطي وتشمل الصرع والاضطرابات الناجمة عن الصداع والاضطرابات التنكسية العصبية وأمراض الأوعية الدماغية، بما فيها السكتة الدماغية والاضطرابات المعدية العصبية/ المناعية العصبية واضطرابات النمو العصبي وإصابات الدماغ الرضحية وإصابات نخاع الشوكي؛^١

وإذ تلاحظ أيضاً بقلق أن خطر الوفاة المبكرة لدى المصابين بالصرع أعلى منه بثلاث مرات بين عامة السكان، وأن العدد المطلق للوفيات الناجمة عن الاضطرابات العصبية قد ازداد بنسبة ٣٩٪ خلال السنوات الثلاثين الماضية؛^٣

وإذ تعترف على النحو المبين في التقرير العالمي عن الصرع (تقرير عام ٢٠١٩) المشترك بين المنظمة والرابطة الدولية لمكافحة الصرع والمكتب الدولي لمكافحة الصرع والمعنون: *مكافحة الصرع: إحدى ضرورات الصحة العمومية*،^٣ بأن الصرع هو أحد أكثر الاضطرابات العصبية شيوعاً في العالم وهو يؤثر، بحسب التقديرات، على ٥٠ مليون شخص من جميع الأعمار حول العالم، وتتزايد معدلات الإصابة به بين الشباب والمسنين؛

وإذ تدرك أن الصرع حالة صحية يمكن علاجها بدرجة كبيرة وأن بمقدور نسبة تزيد على ٧٠٪ من المصابين به أن يعيشوا حياة خالية من نوبات الصرع إذا أتيحت لهم العلاجات اللازمة المضادة لها،^٣ والتي تزد أكثرها فعالية من حيث التكلفة ضمن قائمة المنظمة النموذجية للأدوية الأساسية؛

١ الوثيقة ج ٥/٧٣.

٢ وفقاً لما يرد في دراسة العبء العالمي للأمراض (العبء العالمي والإقليمي والوطني للاضطرابات العصبية، ١٩٩٠-٢٠١٦: تحليل منهجي لدراسة العبء العالمي للأمراض ٢٠١٦ *Lancet Neurol* ١٨؛ ٢٠١٩: ٤٥٩-٨٠. نُشرت على الإنترنت في ١٤ آذار/ مارس ٢٠١٩، <http://dx.doi.org/10.1016/S1474>.

٣ *مكافحة الصرع: إحدى ضرورات الصحة العمومية*، جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٩

<https://www.ilae.org/about-ilae/policy-and-advocacy/international-public-policy-activities/global-epilepsy-report-2019>.

وإذ تشير إلى القرار ج ص ع ٦٧-٢٢ (٢٠١٤) بشأن إتاحة الأدوية الأساسية، الذي دعت فيه جمعية الصحة إلى اتخاذ إجراءات تعزز إتاحة الأدوية الأساسية، وحثت الدول الأعضاء، في جملة أمور، على تحديد العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل إتاحة الأدوية الأساسية الميسورة التكلفة والمأمونة والناجعة والمضمونة الجودة؛

وإذ تلاحظ أنه رغم انخفاض تكلفة التدخلات الفعالة لعلاج الصرع (التي تقل عن خمسة دولارات أمريكية للفرد سنوياً، بحسب التقديرات)، فإن فجوة العلاج الحالية تتجاوز نسبة ٧٥٪ في معظم البلدان المنخفضة الدخل و ٥٠٪ في غالبية البلدان المتوسطة الدخل، وأن عدم إتاحة الأدوية والتدخلات الفعالة الأخرى والمشورة المتخصصة المقترنة بالتميز والوصم الناجمين عن هذه الحالة الصحية يؤدي إلى حالات الإعاقة والوفيات والإقصاء الاجتماعي والحرمان الاقتصادي ويخلف حصائل سلبية على الصحة النفسية للمصابين بالصرع، وإذ تلاحظ كذلك أن معالجة الصرع تعتبر من ضرورات الصحة العامة على نطاق واسع، على غرار ما خلص إليه التقرير العالمي عن الصرع لعام ٢٠١٩، المشترك بين المنظمة والرابطة الدولية لمكافحة الصرع والمكتب الدولي لمكافحة الصرع، والمعنون "مكافحة الصرع: إحدى ضرورات الصحة العمومية"؛^١

وإذ تقر بأنه يمكن الوقاية من ٢٥٪ تقريباً من حالات الصرع ونسبة كبيرة من الاضطرابات العصبية الأخرى إذا ما اتخذت بشأنها إجراءات أوسع نطاقاً في مجال الصحة العامة لتعزيز الرعاية الصحية المقدمة للأهتات والمواليد، وضمان فعالية مكافحة الأمراض غير السارية، بما يشمل تعزيز صحة الأوعية الدماغية والوقاية من إصابات الدماغ الرضحية، فضلاً عن الوقاية من التهابات الجهاز العصبي المركزي، وتطوير البحوث العلمية وتدريب المهنيين الصحيين؛

وإذ تعترف بأهمية معالجة الأسباب التي يمكن الوقاية منها للإصابة بالصرع وغيره من الاضطرابات العصبية، بوسائل منها تعزيز النمو والأداء الصحيين للدماغ طوال العمر؛^٢ ومكافحة تكوّن الكيسات العصبية وتسببها في الإصابة بالصرع؛^٣ وتهيئة بيئات آمنة لتجنب الإصابات الرضحية الناجمة عن الحوادث أو العنف أو التعرض لملوثات البيئة^٤ وإتاحة الأدوية اللازمة للوقاية من التهابات العصبية، مثل الكزاز وداء الكلب والاضطرابات العصبية الناجمة عن فيروس العوز المناعي البشري والملاريا الدماغية؛^٥

وإذ تقر بأن الصرع وغيره من الاضطرابات العصبية كثيراً ما تتزامن ويمكن أن تتفاقم بسبب حالات صحية أخرى، وأن الإصابة بالصرع يمكن أن تلي مثلاً الإصابة بالسكتة الدماغية وإصابات الدماغ الرضحية، كما أن الاضطرابات العصبية، بما فيها الصرع، ترتبط عادةً بعدوى أمراض مثل الملاريا والتهاب السحايا، وأن شخصاً واحداً من كل أربعة مصابين بإعاقات ذهنية يكون مصاباً أيضاً بالصرع، وإذ تلاحظ كذلك أن خطة عمل المنظمة بشأن العجز (٢٠١٤-٢٠٢١) وخطة عملها العالمية بشأن استجابة الصحة العامة للخرق (٢٠١٧-٢٠٢٥) تتيحان أطراً مفيدة لنهج تعاوني وتكميلي لمعالجة بعض هذه الحالات الصحية المترامنة؛

١ مكافحة الصرع: إحدى ضرورات الصحة العمومية، جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٩

<https://www.ilae.org/about-ilae/policy-and-advocacy/international-public-policy-activities/global-epilepsy-report-2019>.

٢ القرار ج ص ع ٦٧-١٠ بخصوص وضع خطة عمل بشأن صحة المواليد وتنفيذها؛ والقرار ج ص ع ٥٧-١٧ بخصوص الاستراتيجية العالمية بشأن النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة وتأثيرها على صحة الأوعية الدماغية.

٣ القرار ج ص ع ٦٦-١٢ بشأن أمراض المناطق المدارية المهملة.

٤ الاستراتيجية العالمية لقطاع الصحة بشأن فيروس العوز المناعي البشري (٢٠١٦-٢٠٢١) والاستراتيجية التقنية العالمية بشأن الملاريا (٢٠١٦-٢٠٣٠)؛ والمقرر الإجرائي م ت ١٤٦ (٦) بشأن الوقاية من التهاب السحايا ومكافحته.

وإذ تلاحظ بقلق الأثر الكبير الذي تخلفه الاضطرابات العصبية على الصحة النفسية للمصابين بالصرع وأسره، وتشير بالتالي إلى أهمية القرار ج ص ع ٦٦-٨ (٢٠١٣) الذي اعتمدت بموجبه جمعية الصحة العالمية خطة العمل الشاملة الخاصة بالصحة النفسية للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠؛

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١/٧٠ (٢٠١٥) المعنون "تحويل العالم: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"١ وتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية والمعني بأهداف التنمية المستدامة ٢ المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٦/٢٨٨، والذي يتضمن الهدف ٣: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، والغاية ٣-٤: تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام ٢٠٣٠؛

وإذ تشير أيضاً إلى أنه يجب علينا أن نحقق التغطية الصحية الشاملة من أجل تعزيز صحة وعافية الجميع البدنيين والنفسيين وزيادة متوسط عمرهم المتوقع؛

وإذ تشير كذلك إلى أننا ملتزمون بالوقاية من الأمراض غير السارية وعلاجها، بما فيها الاضطرابات السلوكية والعصبية واضطرابات النمو التي تشكل تحدياً كبيراً يعرقل تحقيق التنمية المستدامة؛

وإذ تشير أيضاً إلى الإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع الثالث الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها، المعنون "حان وقت العمل: فلنحث الخيط في التصدي للأمراض غير السارية من أجل صحة ورفاه هذا الجيل وأجيال المستقبل"، الذي أقر فيه رؤساء الدول والحكومات بأن الصحة النفسية والصرع وغيره من الاضطرابات العصبية هي أسباب هامة لحالات المرضة وأنها تستلزم إتاحة فرص متساوية لتنفيذ برامج وتدخلات فعالة في مجال الرعاية الصحية؛

وإذ تعيد تأكيد القرار ج ص ع ٦٨-٢٠ (٢٠١٥) بشأن العبء العالمي للصرع وضرورة العمل المنسق على المستوى القطري من أجل التصدي لآثاره الصحية والاجتماعية وآثاره على المعرفة العامة، الذي حث فيه جمعية الصحة الدول الأعضاء على معالجة العبء العالمي للصرع وضرورة العمل المنسق على المستوى القطري من أجل التصدي لآثاره الصحية والاجتماعية وآثاره المعرفية العامة، وطلب إلى المنظمة أن تقدم الدعم التقني اللازم للتدبير العلاجي للصرع، ولاسيما في البلدان الأشد معاناةً من تدني فرص الحصول على الخدمات والموارد وارتفاع عبء الصرع؛

وإذ تعترف بأنه نظراً إلى ارتفاع عبء حالات الإعاقة والوفيات على الصعيد العالمي من جراء الصرع وغيره من الاضطرابات العصبية، فإنه لن يتسنى تحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة من دون تضافر الجهود المشتركة بين القطاعات لتلبية احتياجات الأشخاص المعرضين لخطر الإصابة بالصرع أو المصابين به أو بغيره من الاضطرابات العصبية؛

١ العالم الذي نصبو إليه. مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو دي جانيرو، البرازيل، ٢٠-٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٠) الوثيقة الختامية، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٦/٢٨٨.

وإذ تقر بالتالي بالحاجة الملحة إلى اتباع نهج مشترك بين القطاعات في مجال الصحة العامة إزاء الصرع وغيره من الاضطرابات العصبية، بحيث يركز على احتياجات المصابين ويشدّد على الدور الحاسم لمعالجة عوامل خطر المرض وتوفير الرعاية الصحية الأولية وتعزيز النظم الصحية والوصول المستدام إلى الأدوية الأساسية المعقولة التكلفة، بما يتماشى مع القرار ج ص ع ٦٢-١٢ (٢٠٠٩) بشأن الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك تعزيز نظم الرعاية، والقرار ج ص ع ٦٧-٢٢ (٢٠١٤) بشأن إتاحة الأدوية الأساسية، والقرار ج ص ع ٧٢-٢ بشأن الرعاية الصحية الأولية؛

وإذ ترحب بالتالي بالتقارير الواردة في الوثائق م ت ٤٦/١٢ وج ٤١/٧١ وج ٥/٧٣ التي تُضاف إلى إنجازات المنظمة والرابطة الدولية لمكافحة الصرع والمكتب الدولي لمكافحة الصرع في ميدان إنقاذ الوعي بالصرع والدعوة إلى العمل على مكافحته من خلال الحملة العالمية المعنونة "الخروج من الظلال" واليوم الدولي للصرع،^١ وإذ ترحب كذلك بالعمل الجاري استجابةً للمقرر الإجمالي م ت ٤٦/١٨ (٨) (٢٠٢٠) بشأن الصرع، من أجل وضع إرشادات تقنية (تشمل تعزيز النظم الصحية ومعالجة عوامل الخطر المرتبطة بالمرض) فيما يخص تسريع وتيرة الإجراءات التي تتخذها البلدان لمعالجة الصرع والأمراض المصاحبة له؛

وإذ تقر بأنه نظراً لتحديات التمييز والوصم المرتبطة بالاضطرابات العصبية، وخصوصاً الصرع، فإنه يلزم أيضاً وضع استراتيجيات مبتكرة لتعزيز الجهود الدولية والقيادة الوطنية لدعم السياسات والقوانين المتعلقة بالأشخاص المصابين بالصرع وغيره من الاضطرابات العصبية في ظل الاحترام الكامل لحقوقهم الإنسانية؛

وإذ تؤكد كذلك الطابع المتعدد الأبعاد للصرع وغيره من الاضطرابات العصبية، والحاجة بالتالي إلى إقامة شراكات ووضع خطط عمل فعالة ومشاركة بين القطاعات بحيث تشمل جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم على سبيل المثال لا الحصر، قطاعات الصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم والعمالة وفئات المجتمع المدني والمصابون باضطرابات عصبية وأسره؛

وإذ تعترف بالأهمية الحاسمة لتوفير تمويل عام بقدر كاف لتغطية النفقات الكبيرة والكارثية التي يتكبدها غالباً المصابون بالصرع و/ أو غيره من الاضطرابات العصبية للحصول على الخدمات الصحية والرعاية الصحية؛

وإذ تلاحظ الحاجة إلى إدراج تكاليف التمويل صراحةً في الميزانيات الوطنية لدعم تنفيذ خطط العمل المسندة بالبيانات والمشاركة بين القطاعات، فضلاً عن البحوث الجارية في مجال الوقاية والكشف والعلاج والرعاية وإعادة التأهيل الفعالة، بما في ذلك خيارات العلاج القادرة على علاج الصرع وغيره من الاضطرابات العصبية،

١- تحث الدول الأعضاء^٢ على تزويد المنظمة بالدعم اللازم لوضع خطة العمل العالمية المشتركة بين القطاعات بشأن الصرع وغيره من الاضطرابات العصبية المشار إليها في الفقرة ٣-١؛

٢- تناشد جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة تزويد المنظمة والشركاء بالدعم اللازم لوضع خطة العمل العالمية المشتركة بين القطاعات بشأن الصرع وغيره من الاضطرابات العصبية المشار إليها في الفقرة ٣-١ أدناه؛

١ https://www.who.int/mental_health/management/en/GcaeBroEn.pdf?ua=1 (تم الاطلاع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠).

٢ وحسب الاقتضاء، منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

٣- تطلب إلى المدير العام ما يلي:

(١) أن يضع خطة عمل عالمية مشتركة بين القطاعات مدتها عشر سنوات بشأن الصرع وغيره من الاضطرابات العصبية، بالتشاور مع الدول الأعضاء^١ وبالتعاون الكامل مع المؤسسات التابعة للأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية غير الدول، وذلك دعماً لتحقيق التغطية الصحية الشاملة لسد الثغرات الكبيرة التي تتخلل حالياً جهود تعزيز الصحة البدنية والنفسية والوقاية من المرض والإبكار في الكشف عنه ورعاية المصابين به وعلاجهم وإعادة تأهيلهم، فضلاً عن الثغرات الاجتماعية والاحتياجات الاقتصادية والتنقيفية ودمج احتياجات الأشخاص والأسر المصابين بالصرع وغيره من الاضطرابات العصبية، والحاجة المستمرة إلى إجراء البحوث لتحسين الوقاية من الصرع وغيره من الاضطرابات العصبية والإبكار في الكشف عنها وعلاج المصابين بها ورعايتهم وإعادة تأهيلهم، بما في ذلك خيارات العلاج القادرة على علاج الصرع وغيره من الاضطرابات العصبية؛

(٢) أن يدرج في خطة العمل العالمية المشتركة بين القطاعات غايات عالمية طموحة ولكن قابلة للتنفيذ، بشأن الحد من الحالات الصحية التي يمكن الوقاية منها والوفيات التي يمكن تجنبها، الناجمة عن الصرع وغيره من الاضطرابات العصبية، وتعزيز التغطية بالخدمات وإتاحة الأدوية الأساسية وتحسين جوانب الترصد والبحوث الحاسمة الأهمية والتصدي للتمييز والوصم؛

(٣) أن يقدم مشروع خطة عمل عالمية مشتركة بين القطاعات إلى المجلس التنفيذي الخمسين بعد المائة كي ينظر فيها، بالإضافة إلى تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، بقصد تقديم مشروع خطة العمل إلى انعقاد جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين لإقرارها.

١ وحسب الاقتضاء، منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

بند جدول الأعمال ١١-٨

أمراض المناطق المدارية المهملة: خريطة طريق ٢٠٢١-٢٠٣٠ وآثارها

إن جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعين، وقد نظرت في التقرير عن أمراض المناطق المدارية المهملة،^١ وإذ تذكر بالقرار ج ص ٦٦٤-١٢ (٢٠١٣) بشأن أمراض المناطق المدارية المهملة، وخريطة طريق المنظمة لتسريع وتيرة العمل للتغلب على الأثر العالمي لأمراض المناطق المدارية المهملة (٢٠١٢-٢٠٢٠)، والتزام الدول الأعضاء بالهدف ٣-٣ من أهداف التنمية المستدامة (وضع نهاية لأوبئة الأيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام ٢٠٣٠) قررت ما يلي:

(١) أن تصادق على خريطة الطريق الجديدة بشأن أمراض المناطق المدارية المهملة ٢٠٢١-٢٠٣٠ تحت عنوان "إنهاء الإهمال لبلوغ أهداف التنمية المستدامة: خريطة طريق بشأن أمراض المناطق المدارية المهملة"، وتحث الدول الأعضاء على تنفيذها؛

(٢) أن تطلب إلى المدير العام ما يلي:

(أ) تنفيذ أنشطة الدعوة وتقديم المساعدة التقنية والإرشادات إلى الدول الأعضاء والشركاء من أجل تنفيذ خريطة الطريق الجديدة بشأن أمراض المناطق المدارية المهملة ٢٠٢١-٢٠٣٠، سعياً لتحقيق الهدف ٣-٣ من أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) مواصلة رصد التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق، وتقديم تقرير كل سنتين إلى جمعية الصحة، عن طريق المجلس التنفيذي، بشأن تنفيذ خريطة الطريق بشأن أمراض المناطق المدارية المهملة ٢٠٢١-٢٠٣٠، باعتباره بنداً أساسياً على جدول الأعمال، وذلك ابتداءً من الدورة الخامسة والسبعين لجمعية الصحة العالمية إلى الدورة التاسعة والسبعين، ثم من الدورة الثمانية والثمانين إلى الدورة الرابعة والثمانين.

= = =